الافساد فيتحلل ثم يزول الحصر وبان يرتد بعده او يتحلل كذلك لمرض شرط التحلل به ثم يشفى والوقت باق فيشتغل بالقضا فان لم يمكنه اتى به من قابل فلا يشكل تسمية ما ذكر قضا وان وقع في وقته وهو العمرة لان القضا هنا بمعناه اللغوي ومن ثم قال ابن يونس انه اذا الا قضا ولانه بالاحرام بالاداء تضيق وقته بخلاف ما لو افسد الصلاة فانها لا تتضيق وان قال بعضهم القاضي بخلافه لان اخر وقتها لم يتعين بالشروع فيها فلم يكن بفعلها بعد الافساد موقعا لها في غير وقتها والنسك بالشروع فيه تضيق وفيه ابتداء وانتهاء فانه يقضي بوقت الفوات فكان فعله في السنة الثانية خارج وقته فصح وصفه بالقضا ولو خرجت المراة للقضا نسكها لزم الزوج زيادة نفقة السفر من زاد وراحلة ذهابا وايابا لانها غرامة تتعلق بالجماع فلزمته كالكفارة ولو عضبت لزمه الاتابة عنها من ماله ومؤنة الموطوءة بزنا او شبهة عليها واما نفقة الحضر فلا تلزم الزوج الا ان يكون معها وبين افتراقهما من حين الاحرام الى ان يفرغ التحللان وافتراقهما في مكان الجماع اكد للاختلاف في وجوبه ولو افسد مفرد نسكه لزمه بدنة واحدة لانفراد العمرة في الحج ولزمه دم للقران الذي التزمه بالافساد في القضا ولو افرده لانه متبوع بالافراد ولو فات القارن الحج لفوات الوقوف فاتت العمرة تبعا له ولزمه دمان دم للفوات ودم لاجل القران وفي القضا دم ثالث ومقابل الاصح انه على التراخي كالاداء الخامس من المحرمات اصطياد كل صيد ماكول بري من طير او غيره كبقر وحش وحمار وكذا اوز لكن قال الماوردي والبسط الذي لا يطير من الاوز والاجزاء فيه لانه ليس بصيد قلت كما قال الرافعي في الشرح وكذا بيض منه اي من الماكول البري الوحشي بان يكون من احد امور له طائر بعد كما هو ظاهر كلامهم ومن غيره والله اعلم لقوله بين حمار وحشي وحمار اهلي وبين شاة وظبي او بين صيد وذئب لانه الاحتياط وان

يثر غلب حكم البر فيما لو كان يعيش فيه وفي البحر كما يأتي وانما لم تجب الزكاة في المتولد بين الزكوي وغيره لانها من باب المواساة وخرج بما ذكر البحري وهو ما لا يعيش الا في البحر لقوله تعالى احل لكم صيد البحر ولو كان البحر في الحرم وكالبحر الغدير والبئر والعين اذ المراد به الماء الذي عاش في البر ايضا فبري كطيره الذي يغوص فيه اذ لو ترك فيه لهلك والانسي لنعم وان توحش اذ لا يسمى صيدا وغير الماكول والمتولد من ذلك منه ما هو موذ طبعا فيندب قتله كالفواسق الخمس فقد صح امر رسول الله صلى الله عليه وسلم بقتل خمس فواسق في الحل والحرم الغراب الذي لا يؤكل والحداة والعقرب والغارة والكلب العقور والحية يعني الاسود والنمر والذيب والدب والنسر والعقاب والبرغوث والقراد والزنبور وكل موذ ولا يكره تنحيته قبل عن بدن محرم او ثيابه بل يحث بعضهم من قتله كالبرغوث ثم قتل راسه او لحيته يكره التعرض له ليلا يتنف الشعر فان قتله ففدي الواحدة ولو بلقمة ندبا وقولهم لا يكره تنحيته مرجح في جواز رميه حيا ان لم يكن في مسجد وكالقمل الصيبان وهو بيضه ومنه ما ينفع ويضر كصقر وباز فلا يسن قتله ولا يكره ومنه ما لا يظهر فيه نفع ولا ضر كخنافس وجعلان وسرطان ورخمة فيكره قتله ويحرم قتل النمل السليماني والنحل والخطاف والضفدع والهدهد والقمري اما غير السليماني وهو الصغير المسمى بالذر فيجوز قتله بغير الاحراق كما في المهمات عن التتوي والخطابي وكذا بالاحراق ان تعين طريقا لدفعه وخرج ما تولد بين غير ماكولين احدهما وحشي كمتولد بين حمار وذيب فلا يحرم التعرض لشيء منها والمشكوك في توحشه او اكله او اكل او توحش احد اصوله نعم يندب فداؤه وكذا يحرم ذلك الاصطياد المذكور في الحرم على الحلال ولو كانوا ملتزمة للاجماع المستند لقوله تعالى وحرم عليكم صيد البر اي اخذه